1993.0401-00015-2

36

بيروت في ١٩٩٣/٤/١ ٠

ايها السيدات والسادة ٠

يسرنا أن نرحب بمندوب نقابة الصحافة ومندوب نقابة المحررين والصحافيين الكرام أجمل ترحيب في هذا المؤتمر الصحفي الذي نتمناه الاخير على طريق حل القضية المحضلة : قضية المخطوفين والمعتقلين والمفقودين ٠ لن نطيل عليكم بسرد تاريخي لنشوء هذه القضية وتشعباتها على مر السنين منذ عام ١٩٧٥ وحتى يومنا هذا ٠

ولكن نسارع للقول بأن تعاطي الدولة المستمرة على الاقل منذ عام ١٩٨٢ وحتى تاريخه كان تعاطياً لا مبال وفي اكثر الاحيان متجاهل الى حد الانكار ٠

فالدولة أيها السادة عام ١٩٨٢ ممثلة بالسيد أمين الجميل كرئيس للجمهورية والسيد شفيق الوزان كرئيس للوزراء تعاطت أيامها مع هذه القضية ليس من موقع الحكم وانما من موقع الخصم والنقيض ٠ وأيامها تشكلت اللجان تلو اللجان واحدة برئاسة القاضي النزيه سامي يونس والثانية برئاسة اللواء الركن هشام قربظم والثالثة برئاسة مدير عام وزارة الداخلية آنذاك سميح الحلح ٠

وكان هناك خط بياني مشترك لهذه اللجان الثلاث تمثل بأنها ثلاثتها لم تبلغ أهالي المخطوفين بنتائج أعمالها وكذلك فعل المسؤولون أيا منها ٠

ولا ننسى آن هذه اللجان والمسؤولين الرسميين كانوا يطلقون الوعد تلو الوعد عن حل لهذه القضية حتى اتضح أن الحل بالوعد ياكمون" ٠

كل هذا أيها السادة وأهالي المخطوفين دائخين بين وعد مسؤول وترقب نتيجة استقصاء اللجان المتعاقبة وقد استمروا في تحركهم ، ولولا هذا التحرك لما اضطر المسؤولون الى اطلاق وعود أو تشكيل لجان ٠

1993 0401-0001b_r

ثم كانت حرب التحرير والالغاء وفترة تحضير اتفاق الطائف فنامت القضية قليلاً ليس من أجل المهادنة في المطلب المحق وانما افساحاً في المجال أمام الدولة في لملمة أشلائها .

وبعد استتكاف شفيق الوزان وسليم الحص ورشيد كرامي عن اعطاء أي جواب على أي حل مقترح كان ان التحق بالركب كل من عمر كرامي ورشيد الصلح .

ثم كانت حقبة الحريري فاستبشر أهالي المخطوفين ضمن المستبشرين الكثر بحل عادل لقضيتهم خاصة أنه سبق لهم وتقدموا بمشروع حل مقرون بمشروع قانون .

أرسل الاهالي ولجنة الدفاع عن الحريات برقية مشتركة الى دولة رئيس مجلس الوزراء الرئيس رفيق الحريري المحترم ، فأحالها بدوره الى رئيس الديوان عطا الله غشام الذي اجتمع مع ممثل الأهالي المحامي سنان براج وقدم له المقترحات شفهياً على أمل العودة للاجتماع بدولة الرئيس بعد تحضير ملخص عن القضية مع مشروع القانون الحل المقترح من قبل الاهالي .

وفي يومها باءت جميع محاولاتنا بالاستحصال على موعد من دولته ولو لربع ساعة بالفشل ونحن اذ نقدر ونثمن عالياً مشاغل الرئيس الكثيرة والمهام التي يضطلع بها لا يسعنا إلا أن نستغرب هذا الغياب من الزائرين والمستقبلين والضيوف ، اجمالاً كل الناس ما عدا لجنة أهالي المخطوفين .

عند الوصول الى هذا المفترق وعدم رغبة المسؤولين على ما يبدو بالاستماع الى مطالبنا قررنا التحرك ضمن الاعراف والاساليب المعترف بها دستورياً وقانوناً وفي شرعة حقوق الانسان . وسوف يتم شرح هذا التحرك وغايته بعد أن نخلص من سرد بعض الوقائع المادية التي تلقي نوراً على بعض جوانب هذه القضية الانسانية المزمنة .

1993 04 01 - 0001 C - ٢

وما يستوقفنا هنا بعض الملاحظات:

اولاً : ان عدم تحديد موعد للجنتي الاهالي والدفاع منذ حوالي الشهر، أتى يؤكد الاستنتاج التالي : عدم رغبة الدولة في اعطاء موعد هو بحد ذاته عدم الرغبة في حل القضية على قاعدة الحل الذي تقدم به الاهالي عبر الصحافة والذي يؤكد توق الاهالي الى حل نهائي وكريم لهذه القضية .

وهنا يتساءل الأهالي اذا كان الحل الذي تقدموا به لا يلقي تجاوباً من الدولة فهل للدولة مشروع حل آخر يمكن التناقش فيه مع لجنة الاهالي ،

ثانياً : تود اللجنتان ومن منطلق ايمانها بأن الدولة مستمرة وكل مؤسساتها مستمرة وعلى رأس تلك المؤسسات مؤسسة الجيش أن تسأل قيادة الجيش السؤال التالي : هناك على الاقل عام ١٩٨٢ ٥٦٠ شخصاً أوقفوا أو اختطفوا من قبل المؤسسة الكريمة وتوزعوا قسمين ، قسم سلم للقوات اللبنانية والقسم الآخر حول من اليرزة وبدارو الى المباني المحيطة بسجن " رومية "العتيد بعهدة الظابطين الرائدين آنذاك "الياس غطاس" قائد الكتيبة المجوقلة "٢٥٢ "و" يوسف الطحان" قائد الكتيبة المجوقلة " ٢٥٣ " ، ناهيكم بالرقيب "ملحم سمعان "المسؤول عن التعذيب في سجن اليرزة الذي كان يلعب دور الشاهد على استجواب الموقوفين في السجن . وبما أن مؤسسة الجيش مستمرة يكون السؤال : ما هو مصير هؤلاء ال ٥٦٠ مواطناً لبنانياً صالحاً ؟

أمام هذه الوقائع المتلاحقة وأمام صمت الدولة وأمام ما يبدو عن عدم وجود رغبة بالحل لديها فان الاهالي يعلنون عبر الصحافة الكريمة وبعد أن سدت الافاق أمامهم عن بدء تحرك نوعي لحلحلة هذه القضية بيد أنهار الاثنين الواقع في ٥ نيسان ١٩٩٣ باعتصام للاهالي ومؤازريهم أمام القصر الحكومي في الصنائع على أن تعلن الخطوات التالية لاحقاً .

1993-0401-0001d-E

أيها السيدات والسادة

نسارع للقول بأن اللجنتين أتصى ما يهمهما هو الكشف عن مصير أبنائهم نهائياً ولمرة واحدة ويهمهما التأكيد على مسيرة الوفاق والأمن والانماء والاعمار والنهوض الاقتصادي شرط أن لا يكون ذلك على حساب تجهيل مصير أبنائهم .

وهنا يتبادر الى الذهن بديهياً هل يحق أن يأتي الى لبنان خصيصاً مندوبين لعشرات المنظمات والهيئات الدولية ذات الاهتمام الانساني والحقوقي وأن يواكبوا وما زالوا يواكبون هذه القضية ، أو أن يتخذوا قرارات على أعلى المستويات في اجتماعاتهم الدورية ولا تتحرك الدولة اللبنانية للسؤال ولو مرة واحدة عن مصير أبنائهم ورعاياها والمقيمين على ارضها .

ويجدرنا القول في هذا الاطار بالتخصيص بأن لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في "جنيف" "ونيويورك" والتي وجهت كتباً رسمية الى دولتنا اللبنانية تستفسر فيه عن مصير المخطوفين ، لم تتلق أي جواب على رسائلها على امتداد عشر سنوات .

مؤسسة دولية تسأل دولة عن رعاياها والدولة المعنية لا تجيب قولوا لنا بربكم ما هذه الدولة ؟!

ثم السؤال الذي يطرح نفسه أيضاً : الصحافة صاحبة الجلالة والسلطة الرابعة في البلاد كيف تقبل أن يأتي الى لبنان خصيصاً مندوبين لعشرات أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة العربية والاجنبية لمتابعة هذه القضية المحقة وتبقى الصحافة الكريمة خجولة في مقاربة هذا الموضوع المعضلة مع أن موقفها سابقاً كان المتابعة والمؤازرة والتأييد لهذه القضية .

١٩٩٣٠٤٠١-٥٠٠١٤-٢

من هنا ومن هذا المنطلق وعلى هذه القاعدة جئنا نناشد الصحافة اللبنانية الكريمة بكل متفرعاتها وبما لها من دور مؤثر في الدفاع عن الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان أن تعود لتلعب دورها الريادي في ايصال هذه القضية الى الرأي العام اللبناني من طريق ايجاد حل نهائي وعادل لها .

ان اللجنتين ايماناً منهما بأن النائب تكليف وليس تشريف وأن النائب هو الممثل الحقيقي للشعب وللاستقلال وللسيادة تناشدان على هذه القاعدة السادة النواب المشاركة الحقيقية والمادية في الاعتصام المومأ اليه اعلاه كي يقاسموا الشعب في بعض من آلامه .

كما تعلن لجنة الاهالي عن أنها ستقوم قريباً بتوزيع المذكرة المعدة مع اقتراح القانون على السادة النواب فاما أن تجري مناقشتها في جلسة عادية أو يوقع السادة النواب على طلب فتح دورة استثنائية تخصص لمناقشتها .

وأخيراً ان اللجنتين تناشدان جميع الشخصيات والهيئات والفعاليات التي تعني بقضية الحريات العامة وحقوق الانسان الى المبادرة في اطلاق أوسع حملة تضامنية مع قضية المخطوفين في لبنان . على ان تكون بدء هذه الحملة التضامنية بالمشاركة بالاعتصام المقرر في ١٩٩٣/٤/٥ .

نشكر